الفصل الثالث

"الليبرالية السياسية عند رولز أو البحث عن الوحدة والاستقرار للديمقراطية الحديثة"

أولا: نظرية العدالة كإنصاف من التصور الفلسفي إلى التصور السياسي

نحاول هنا أن نستشف تحويل نظرية العدالة كإنصاف إلى تصور سياسي مستقل، وذلك بفحص القيم الأساسية التي تطبق على الميدان الخاص بالسياسة.

لقد لاحظ النقاد-وباعتراف رولز نفسه- المأزق الذي عرفته نظرية العدل كإنصاف، والتي تعرضت للهجوم لكونها بقيت تصورا فلسفيا أكثر منه سياسي، ولذلك فقد حاول المؤلف تجاوز الأخطاء والصعوبات التي صدرت عنه أو اعترضته بإضافة المزيد من الشرح والتحليل لمفاهيمه في مؤلف نقدي جديد وهو "الليبرالية السياسية" حيث أدخل في الاعتبار التحديات الفعلية التي يطرحها الواقع الليبرالي الحديث محاولا حل إشكاليته من خلال توسيع تصوراته أو نقدها وتعديلها. ومن أبرز هذه التحديات واقع التعدد المذهبي والعقائدي ونسبية الخير الإنساني والبعد السياسي للفرد...الخ، والتي عالجها من خلال بناء تصورات للعدل السياسي والتعاون المنصف والفرد السياسي.

أ - خصائص التصور السياسي للعدل.

رغم أن نظرية العدالة كإنصاف تشكل المنطلق الأفضل لقناعتنا المقبولة حول العدالة، وتوفر الأساس اللائق لمؤسسات المجتمع الديمقراطي إلا أنها وقفت عاجزة عن تحقيق شرعيتها أمام واقع ليبرالي فرض تعددية شاملة نتجت أساسا عن ثورة الإصلاح الديني، لا سيما

الثورة البروتستانتية وما خلفته من انقسام مسيحي أدى بدوره إلى ظهور مذاهب متنافسة وعقائد وأفكار مختلفة دعمها تقدم الدولة الحديثة بما تحتويه من تعدد القناعات العقلية والأخلاقية والعلمية.

كل هذا أثار مشكلة الاستقرار وضبط المجتمع في وحدة سياسية يذوب فيها أي انشقاق يهدد باختلاف النظام ونشر الفوضى، لذلك فالليبرالية السياسية تحوي مذاهب عقلانية متعددة وغير منسجمة فيما بينها وهذا نتيجة طبيعية لنشاط التفكير الإنساني في إطار المؤسسات الحرة للنظام الديمقراطي، غير أنه وأمام هذه التعددية فقد تبين أن فكرة المجتمع الجيد التنظيم باعتباره النتيجة المنطقية لنظرية العدالة كإنصاف هي فكرة غير واقعية لأن هذه الوحدة يعاكسها التعدد العاقل والمشروع للمذاهب.

إن المساواة في نظرية العدالة تفترض حرية التفكير، والوعي، والصحافة فعندما تطالب نظرية العدل بعقيدة واحدة فإن هذا المطلب سيتعطل، لذلك تصبح مسألة الاستقرار بدورها غير واقعية فالعقيدة الواحدة لا يضمنها سوى عنف الدولة. إذن فتحليل الاستقرار في الجزء الثالث من كتاب نظرية العدل والذي يفترض البحث عن وحدة الغايات وانسجامها في خير كلي لا يتطابق مع النظرية في مجموعها، بل إن هذا يتناقض تماما وتعاليم فيلسوف افترض مسبقا أنه يدافع عن فردانية ليبرالية لأن فردانيته أصبحت غير قادرة على فهم طبيعة أي وحدة سياسية حقيقية حتى داخل نظرية رولز نفسه.

إذن يبدو أن رولز لم يستوعب فعلا مضامين الليبرالية في مرحلة تأليفه لنظرية العدالة. فهذا المجتمع الديمقراطي الحديث المتميز بتعددية المذاهب الشاملة (أخلاقية، فلسفية، دينية) والغير منسجمة فيما بينها قد تحوي مذاهب عاقلة، وأخرى مستعصية، ومن المستحيل عمليا وجود تصور أخلاقي كلي ووحيد يمكن أن يوفّر أساسا عموميا للسياسة، لأنه سيقع في ضرورة مراقبتها بدعوى الحفاظ على وحدة وعدالة المجتمع، وعندما يصر رولز على أن نظرية العدالة كإنصاف لا تمثل تطبيقا لتصور أخلاقي عام على البناء الأساسي للمجتمع لأن هذا البناء يمكن أن يقبل تطبيق تصورات أخلاقية أخرى، فالنقاد يعيبون على نظريته أنها لا تملك مضمونا واضحا مثل المذاهب المعروفة (الأخلاقية، الفلسفية، الدينية) من جهة، وليس لها تصورات محدودة في الميدان السياسي من جهة أخرى وهذا ما حاول رولز أن يتفاداه في كتابه "الليبرالية السياسية" حيث أنطلق من أنه لا يوجد مذهب عاقل يمكنه احتواء جميع المواطنين، وأن تصور العدالة الذي يعتمده في الديمقراطية الحديثة سيحدد بميدان السياسية وقيمها فقط لذلك نتساءل: بماذا يتميز التصور السياسي للعدالة؟

وعلى لسان رولز كيف يوجد المجتمع العادل والمستقر المؤلف من مواطنين أحرار ومتساوين؟. مع أنهم مختلفين بعمق فيما بينهم بسبب المذاهب الأخلاقية، والفلسفية، والدينية التي ينتمون إليها والتي لا تتطابق فيما بينها رغم كونها مذاهب متفهمة؟. وبمعنى آخر هل بالإمكان

تعايش المذاهب المتعارضة ويقر كل منها بالتصور السياسي الذي يشكل مبدأ النظام الدستوري؟

فالعدل السياسي يتميز بخصائص أهمها أنه منفصل عن الميادين الأخرى الأخلاقية والدينية وأن أهدافه ليست ميتافيزيقية ولا ابستمولوجية بقدر ما هي سياسية. فالأمر لا يتعلق بالبحث عن نظام أخلاقي وميتا فيزيقي مستقل بل يتعلق بالبحث عن أساس مشترك لتصور سياسي ممكن للعدالة، أي لا يتعلق بالكشف عن كل القيم والفضائل المعروفة داخل نظام التفكير الواحد وإنما يتعلق بالقيم السياسية التي لا تستلزم أي مواقف خاصة اتجاهها، فهو تصور عاقل محدود بالبنية الأساسية للمجتمع يلتزم بها دون أن يتجاوزها إلى فضاءات أخرى، وهناك خاصية أخرى للعدل يتعلق بموضوعه فالعدل السياسي يتضح مفهومه أكثر انطلاقا من البنية الأساسية للمجتمع التي يبرزها كتابه الليبرالية السياسية من أنها:

"أقصد بالبنية الأساسية للنظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الأساسية للمجتمع والطريقة التي تنتظم بها في نظام موحد التعاون الاجتماعي بين الجيل الواحد... والأجيال المتعاقبة"[1]. فالموضوع الذي يعرّف العدل السياسي هو البنية التي تتكون من النظم الأساسية والمبادئ والمعايير والتعاليم التي نطبق فيها ويقع التعبير عنها في مواقف المواطنين كأفراد أحرار عاقلين ومتساوين وهي بنية مغلقة يولد فيها الناس وفيها يموتون. بالإضافة إلى هذه الخاصية هناك خاصية أخرى

---

(١). John Rawls:Liberalisme Politique,traduit de l'americain par catherine Audard,puf,1995, p36.

وهـــي أن التصور السياسي للعدل يتضمن الأفكار الأساسية المستمدة من الثقافة السياسية العمومية للمجتمع الديمقراطي الحديث أي من المؤسسات الديمقراطية، والدستورية وليس مـــن المـــذاهب الدينيـــة أو الفلســـفية أو الأخلاقية وذلك مثل:

المجتمع كنظام منصف للتعاون والأفراد الأحـــرار والمتســـاوين، التسامح...الخ، وهي أفكار لا أحد اليوم قادر على رفضها والســـير فـــي التنظيم الاجتماعي بدونها، لذلك أصبح من الواجب تبنيها وإبرازها فـــي شكل مقبول وشامل لا يتعارض مع أي تنظيم اجتماعي.

إن العدل السياسي لا يمكن مطابقته حتـــى بالمـــذهب العقلانـــي الحديث وقواعده الكلية كالحساب والفعالية والمنافســـة...الـــخ. وإغفـــال المكاسب الثقافية التي تحققت تدريجيا بعد حركة الإصلاح الـــديني وزوال التشـــدد المذهبي والعرقي اللذان حل محلهما التسامح الديني والعرقي فلم يعد لهما مؤيدين حتى من أصحاب التيارات المحافظة.

إن مثل هذه الظواهر هي "التي أحاول يقول رولـــز، أن أجمعهـــا وأنظمها بشكل منسجم في تصور سياسي للعدل، وســـأبدأ بفحـــص هـــذه الثقافة العمومية نفسها منظورا إليها كأساس مشترك مكون مـــن الأفكـــار والمبادئ المقبولة ضمنيا لأصيغ منها تصورا أساسيا للعـــدل"[1]. ولكـــن وحتى تكون هذه النظرية المجسدة لهذا التصور عـــن العـــدل السياســـي بخصائصه المذكورة ممكنة يجب أن تتدعم بمبادئ الحكومة الدســـتورية التي يقبلها كل المواطنين بدل اعتبارها مجرد أســـاس رســـمي للســـلوك

---

(1) John Rawls: LP,op.ct, p32.

الفردي، وبتحقيق ذلك يشعر المواطنين أن هذا التصور السياسي نابع ومتفرع ومتفق مع قيمهم حيث لا يناقضها بل يحوز على موافقتها وإجماعها وهذا يضمن تقاسم المواطنين لنفس التصور عن العدل كما يضمن الوحدة والاستقرار للنظام.

ب. خصائص التصور السياسي للتعاون الاجتماعي المنصف.

نحاول في هذا العنصر أن نفحص أسس نظرية العدالة كإنصاف في تبريرها لأولوية العدل على الخير ورفض المفهوم الأخلاقي الكلاسيكي للخير الذي يجعل السياسية في خدمة خير أعلى يطلب التسليم به قبليا من جانب كل المواطنين.

لقد قلنا أنه من مميزات التصور السياسي للعدل أنه يمكننا أن نعبر عن محتواه من خلال أفكار أساسية مستمدة من الثقافة السياسية العمومية للمجتمع الديمقراطي لذلك استعان رولز بفكرة حدسية أساسية تلك التي تقود الأفكار الحدسية وتسمح بترابطها وهي فكرة المجتمع كنظام منصف للتعاون الاجتماعي، وهو تصور مستمد من أفق الثقافة الديمقراطية كما قلنا ومبدأ منظم لنظرية العدالة كإنصاف وموقف شامل لا يعالج الترتيب الاجتماعي كترتيب طبيعي وثابت ولا كسلسلة مؤسسات تبررها قيم أرستقراطية أو دينية، بل يعالج المجتمع كضرورة تقتضيها الحرية الفردانية والعدالة ولا يقصد رولز بالتعاون الاجتماعي التعاون الذي تفرضه قوة كالسلطة وإنما ذلك الذي توجهه قواعد وأشكال عفوية تسير سلوكيات المشاركين بشكل يرضي حاجاتهم في ميدان معين وهذا الوصف يستلزم معنى آخر للتعاون الاجتماعي وهو الإنصاف.

بما أنه يوجب قبول رضى كل المشـــاركين فالمعـــاني المنصـــفة للتعاون تستدعي فكرة المداولة الحرة فكل المنتمين للتعاون لكي يقومـــوا بدورهم، ينبغي أن يحصلوا مقابلها على خيرات بناء معيار صحيح وهـــو التصور السياسي الذي يعرّف التعاون بالمبادئ المنصفة.

لقد انطلق رولز من تمييز خصائص العدل السياسي ليوجهنا نحـــو البحث عن مدلول أفضل للتعاون الاجتماعي فهو يعرفه بالمبـــادئ التـــي تحدد الحقوق والواجبات الأساسية التى توجه فـــي إطارهـــا المؤسســـات بطريقة تحقق الإنصاف في تحصيل الخيرات المنتجة عبـــر الأجيـــال، إضافة إلى هذه الخاصية فإن فكرة التعاون الاجتماعي تشمل كل الفئـــات من أفراد، عائلات، جمعيات حتى الأمم فهي تفترض وجود مبدأ البحـــث عن الفائدة العقلانية عند كل مشارك في التعاون الاجتماعي كما تفتـــرض أن كل فرد له تصوره الخاص للخير هذه هي العناصر التكوينية للتعاون الاجتماعي التي اجتهد رولز في إبرازها بوضوح عند إعادة النظر فـــي الفصول والموضوعات التي عالجها ومن ثمة حاول التأليف بينها وبـــين مبادئ العدل التي شرحها من قبل وهي:

- فكرة المواطنين المنخرطين في التعاون كأفراد أحرار ومتساوين.
- فكرة المجتمع المنظم تنظيما جيدا أي كمجتمع مسير فعليا وفق التصور السياسي العادل.

فقد حاول أن يبرهن أن هذه الأفكار تستطيع أن تكون منّظمة في تصـــور سياسي ينال دعم إجماع كل المذاهب العاقلة (أخلاقية وغير أخلاقية) مهما

تعارضت وتعددت عبر الأجيال كما تتال ولاء كل الأفراد في النظام الدستوري الديمقراطي العادل.

إن أبرز هذه الأفكار التي وجدت تفريعها وتوسيعها في كتاب الليبرالية السياسية هي فكرة الوضع الأصلي وحجاب الجهل. فقد حاولت نظرية العدل كإنصاف إعادة صياغة مذهب العقد الاجتماعي من أجل مطابقته لتصور جديد للعدل يكون موضوع وفاق بين أفراد أحرار ومتساوين في مجتمع منصف للتعاون.

لما كانت فرضية التعاون الاجتماعي بين الأفراد الأحرار والمتساوين تستلزم معنى الإنصاف- كما قلنا والذي عرضناه- لا يجب أن يستثني البعض أنفسهم على حساب الآخرين عند التفاوض بقدر ما يجب أن يخضع الجميع لنفس شروط التفاوض فهذه الغاية تبدو صعبة المنال بحكم العوارض الطبيعية والتاريخية والاجتماعية المتراكمة والتي نعجز معها على تكوين اتفاق حول المبادئ التي تحكم المجتمع لذلك افترض رولز وضعا أصليا مبدئيا يحجب الحظوظ وراء ستار يمنع الجميع من معرفة ما سيصيرون إليه.

إذن فالوضع الأصلي الخالي من مكاسب الفرد قد اعتبره إجراءا كافيا لتحقيق الإنصاف لأنه في إطاره تحدد المبادئ العامة التي يقوم عليها الاتفاق.فهو طريقة لتحييد أثر المصادفات الخاصة التي توجه الناس بعضهم ضد بعض فالشركاء الموجودين خلف ستار الجهل لا يعرفون كيف تؤثر الإمكانيات المختلفة على أوضاعهم الخاصة على الصعيد الفردي وعلى الصعيد السياسي.

"إن تسجيل هذا المبدأ في الوضع الأصلي يجعل الشركاء محرومين من الحق في معرفة الوضع الاجتماعي لمن يمثلونهم....ومن ينتمون لمذهبهم الخاص كذلك الأمر بالنسبة للعرق، الجنس، الذكاء، الجاه، المال"[1].

فذلك الذي يحمل اعتقادا أو مذهبا وجيها ويحتل وضعا اجتماعيا معينا، لن يكون له مجالا ليفرض اعتقاده على الآخرين أو يفضل أتباعه وأشياعه. فالشركاء المواطنين (الأحرار والمتساوين) يفترض فيهم الجهل بالمذاهب التي يولدون فيها والتي تفرقهم، وباعتبارهم مواطنين أحرار ومتساوين فهم مستقلين سياسيا.

يقبلون بكل إرادة وسيادة مبادئ العدل المعترف بها عموميا، كما يعرفون القواعد المنصفة لتعاونهم رغم تعدد المذاهب العاقلة المتفتحة. فالمشكل يتجّسد في إيجاد كلي يتصوره، المواطنين الأحرار والمتساوين فهم مستقلون سياسيا يقبلون بكل إرادة مبادئ العدل المعترف بها عموميا، ويعرفون القواعد المنصفة لتعاونهم هكذا فإن على المواطنين اختيار تصور سياسي عادل للخير يكون حائز على انخراط الجميع مهما تعددت انتماءاتهم لمذاهب متعارضة وذلك في إجماع مثالي لا تزعزعه الفوارق الاعتقادية والثقافية والاقتصادية يسميه الإجماع التقاطعي، وهو المبدأ الذي يسجل بدوره ضمن الوضع الأصلي المغلف بحجاب الجهل.

إن ما يقصده بالإجماع المثالي هو"أن نضع المذاهب العاقلة وراء حجاب الجهل، لأن هذه الطريقة تسمح لنا بإيجاد تصور سياسي للعدل يكون موضوع إجماع، ويعطي القاعدة العمومية للتسويغ في مجتمع

---

(1) John Rawls: LP, P 49, 50.

تعددي عاقل"[1]. لهذه الفكرة البسيطة يربط رولز بين كل المذاهب والمعتقدات ليسمح بإقامة انسجام واسع بين الأحكام وهي أحسن وسيلة لبناء تصور للعدل السياسي والربط بين المجتمع كنظام منصف ومستقر للتعاون والإجماع الضروري للوحدة السياسية.

لذلك فإذا كانت هذه الفكرة هي واسطة بين الأفراد باعتبارهم أحرار ومتساوين وبين فكرة دخولهم ضمن مجتمع يضمن تنظيمهم الجيد باعتبارهم أعضاء في نظام منصف للتعاون الاجتماعي، فإننا سنحتاج لضبط تصورنا لهؤلاء الأفراد وخصائصهم التي تجعل منهم كائنات سياسية تنطلق من هذه الوضعية الأصلية وتخضع لقوانين التعاون التي ذكرناها، وعليه وبالموازاة مع الفكرة الحدسية للمجتمع كنظام منصف للتعاون الاجتماعي التي انطلق منها رولز كأساس ينّظم باقي الأفكار فإن تصورنا للفرد نفسه في نظرية العدالة باعتباره يحمل مضمونا سياسيا ترتبط لا محالة مع هذه الفكرة المبدئية.

فإذا كان اليونان قد فهموا الفرد على أنه "ذلك الكائن الذي يلعب دورا في الحياة العامة والذي يمارس ويحترم مختلف الحقوق والواجبات في المدينة"[2]. فالأفراد يلعبون أدوارهم في حياة المدينة باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وواجبات سواء اتجاه بعضهم أو اتجاه الهيئة الحاكمة الممثلة للمدينة وهذا بالاستناد إلى ترتيب قيم مستقلة عن الأفراد يعرفها الجميع وتتحدد معها حدود الحقوق والواجبات.

---

(١) John Rawls: LP, p50.

(٢) John Rawls: Justice et démocratie, p218.

أما الفرد السياسي الحديث كما ميزه رولز فلن يخضع لأي منبع خارجي للغايات الصادرة عن هيئة عامة وشاملة كما عرفنا ذلك في نظام المدينة الأفلاطونية، ولكن باعتباره فردا يمكنه أن يكون عضوا حرا ومتساويا في نظام منصف للتعاون الاجتماعي، بالاستناد إلى ملكتين أخلاقيتين متوافقتين مع فكرة التعاون الاجتماعي المنصف المستمد من الوضع الأصلي وهما قدرة الفرد على إدراك معنى العدالة ومعنى الخير فالمواطنون أحرارا انطلاقا من قدرتهم على "إيجاد معنى العدالة وفهم وتطبيق التصور المحدد لمعاني التعاون المنصفة"[1].وهم أحرار بفضل قدرتهم على تكوين فكرة الخير والتطلع إلى الأفضل وتغيير أفكارهم إذا ما وجدوا براهين وعلل أخرى على فكرة أفضل منها، فلكل الحق في التعبير عن استقلاليته عن كل تصور خارجي أو علوي للخير وهذا يحملنا إلى عنصر آخر فقدرة الأفراد على تكوين فكرة الخير تجيز لهم المطالبة المشروعة بحقوقهم اتجاه المؤسسات السياسية والاقتصادية فهي حقوق قيمة في ذاتها سابقة عن المؤسسات بغض النظر عن الواجبات والالتزامات المحددة في التصور السياسي للعدل.

وهكذا فالقادر على تكوين تصور ما والمطالب بحقوق معينة يلزم بتحمل مسؤوليات اختيار غاياته فامتلاكنا لهذين الملكتين باعتبارنا كائنات إنسانية مفكرة تقودنا إلى فكرة حدسية أخرى تخص الأفراد باعتبارهم أحرار ومتساوين، وهي إقرار ثقافي ليبرالي حديث كما رأينا فرض واقعا فكريا لتعدد منابع الخير وبالتالي فرض ترتيبا ذاتيا للقيم عند

---

(1) Ibid, p218.

الأفراد، إن هذه الميزة تدعم حرية الأفراد ومساواتهم من حيث كونهم يمتلكون نفس الملكات.

ثانيًا: التصور السياسي كقاعدة للإجماع

لا يتميز المجتمع الديمقراطي الحديث بتعدد مذاهبه الفلسفية والأخلاقية فقط فالمذهب الواحد منها لا يحظى بموافقة كل المواطنين وهذا نتيجة طبيعية للتسليم بقدرات الأشخاص وملكاتهم الفردية والمستقلة في إطار المؤسسات الحرة للنظام الديمقراطي، وعليه فقد يوجد في المجتمع مذهب متطرف ومتصلب لا ينفع معه أي تسامح أو تفهم لأنه يهدد وجود المذاهب الأخرى المناقضة له ويرفضها وأسوأ ما في الأمر أن تتدعم مبررات الرفض بخلفيات عقائدية لا ينفع معها أي حوار ولا تثمر معها أية عقلانية لأنها تمس عقائد الأفراد العميقة،لذلك يصبح المشكل مراقبة هذا النوع من المذاهب حتى لا تؤدي إلى تحطيم الوحدة والعدالة في المجتمع. وقد حاول رولز أن ينظّر لهذا المجتمع انطلاقا من مكتسبات الليبرالية بخلق قاعدة حيادية يتفق حولها الجميع لا ترفض ولا تهاجم أي موقف بل تبتعد عن البحث في الحقيقة وتنحصر في ميدان السياسة كما رأينا، فهي تنطلق فعلا من واقع التعددية ولكنها تعددية متفتحة تدعو إلى الاتفاق على فضاء سياسي واحد ولكنها لا تلغي الأبعاد الذاتية والأخلاقية للناس، فتدعم مذهبهم الذاتي المتفتح كما تدعم التصور

السياسي الذي يجمعهم وهذا هو معنى الإجماع والوفاق الذي تنشده، لذلك فهذه النظرية تحاول أن تتجاوز المضامين الفكرية والأخلاقية للمذاهب ولا تعالج إلا صورة العلاقة فيما بينها ونقصد العلاقة السياسية التي تحفظ لنا استقرار الدولة. كل هذا يعالجه رولز من خلال بناء تصورات لهذه الوحدة مثل تصور البنائية السياسية والعقلانية والعاقلية والإجماع التقاطعي....الخ.

أ. مشكلة إيجاد الأساس العمومي أو التسويغ الشرعي للسلطة السياسية:

إن أهم خاصية يحاول رولز أن يعطيها لليبراليزم السياسي هو حياده اتجاه المذاهب العاقلة المتعددة فالسياسة لا ترفض أو تهاجم أي موقف عاقل، لذلك فإن أفكارنا حول الخير الذي باستطاعة أي فرد أن يتصوره لنفسه تصبح هي الأخرى متمايزة وبالتالي تكون سياسية بمعنى أن لا تستبد ولا تفرض أفكارها على الفضاء السياسي.

"فالثقافة الديمقراطية التي هي الديمقراطية المتفتحة يكون فيها هدف الليبراليزم السياسي هو الكشف عن روط إمكانية وجود قاعدة عمومية للتبرير اتجاه المسائل السياسية الأساسية ودورها هو استقرار محتوى مثل هذه القاعدة العمومية والأسباب التي تجعلها مقبولة"(١).

---

(١) John Rawls: LP,op.ct,p7.

لذلك فإذا كانت فكرة الخير ترتبط بوجود قاعدة عمومية للتبرير تتميز عن القواعد الأخرى الغير عمومية لتصور سياسي والتي عملت نظرية العدالة كإنصاف على تحقيقها- والذي سبق شرحه- توفر القاعدة العمومية التي يجب أن يلتف حولها الجميع وتبحث أن يتخذها الجميع مرجعا في فحص المؤسسات السياسية والاجتماعية لأن هذه القاعدة ينبغي أن نقبلها نحن كما يقبلها الآخرون ويعرفون كما نعرف أنها صحيحة، إن هذا الوفاق قابل للتطبيق على كل المسائل الأساسية للعدالة السياسية إذا ما تم إرساء مبادئها "فعندما تحقق نظرية العدالة كإنصاف هدفها وتوصلنا إلى تصور سياسي مقبول للعدل تتشكل وتستقر نظرة عمومية انطلاقا منها يصبح كل المواطنين قادرين على فحص عدل مؤسساتهم السياسية والاجتماعية ومقارنتها ويصبح بالإمكان الاتفاق على ما هو عمومي"[1].

يصبح المطلوب هنا هو توفير قاعدة تسمح بهذا الحوار العمومي، أي الاتفاق على مقدمات واحدة ينطلق منها الجميع في التفكير السياسي ميزته الأساسية أن الحكم في ميدانه لا يعتني بمسألتي الصدق والخطأ بل بالحكم العاقل وغير العاقل "عندما يتقاسم المواطنين تصورا سياسيا عاقلا للعدل فإنهم يملكون قاعدة تسمح بالحوار العمومي، فيجري طرق المسائل السياسية الأساسية بشكل يؤدي إلى العثور على

---

(١) John Rawls:justice et democratie,op.ct,p213.

الحلول العاقلة قد لا يتحقق هذا دائما، ولكننا نأمل أن يحصل ذلك في معظم المسائل الدستورية الأساسية"[1].

إذن فهدف نظرية العدالة عند رولز ليس ميتافيزيقيا ولا ابستمولوجيا بل هو إجرائي وبمعنى أدق براجماتي يبحث عن أساس وفاق سياسي معلوم ومرضي للجميع يضمن خير الأفراد والمجموعات التي تنتمي إلى هذا النظام الديمقراطي مهما اختلفت أصوله التاريخية والثقافية. فكيف يمكن لهذا الأساس العمومي أن يكون أساسا لاستقرار المجتمع الديمقراطي؟

للإجابة على هذا السؤال نميز حالتين للاستقرار:

الأول: إما يلجأ التصور السياسي الرشيد والعاقل إلى تأكيد شرعيته بوسائل الضغط على المواطن حتى يفرض استقراره بالسلطة الشاملة للدولة، وهذه هي المعالجة التي اشتهرت مع هوبز وترفضها نظرية العدالة كإنصاف باعتبارها تناقض التصور الليبرالي الحقيقي لذلك فهذه الأخيرة تنظر إلى الاستقرار من زاوية أخرى.

الثاني: وإما أن يلجأ التصور السياسي العمومي إلى تجنب نظرية (عنف الدولة) التي أثبتت إفلاسها أمام الواقع الليبرالي أو رفض المذاهب الخيالية والمجردة ويتعلق الأمر بفهم طبيعة الاستقرار وتنمية الملكات التي تدعمه أي ملكات التسامح والاختلاف في الآراء "والفكرة هنا تقوم على الانطلاق من بعض الفضائل السيكولوجية الإنسانية العاقلة (الحكيمة) ومن الشروط العادية للوجود الإنساني، وعليه فإن من ينشئون داخل "المؤسسات

---

(1) John Rawls: LP, p9.

الأساسية" العادلة (وهي المؤسسات التي تتطلبها العدالة كإنصاف) يكتسبون الولاء عن علم وقناعة نحو هذه المؤسسات فيضمون الاستقرار"[١].

فهذا تأكيد واضح للجوهر الأخلاقي للإنسان الذي سبق و انطلقنا منه، وعليه فإذا بنينا تصور للعدالة على أساس مراعاة السيكولوجيا الإنسانية والشروط العادية للوجود الإنساني، فإن الإحساس بالعدل سينمو عند كل مواطن في المجتمع ويتدعم إجرائيا بالمؤسسات الأساسية فالعيش في مؤسسات عادلة في مجتمع جيد التنظيم يصحّح سلوك المواطنين وتوجهاتهم بطريقة تحقق التبادل العادل للمصالح وهذا الشرط في رأي رولز كاف لمقاومة النزعات والميولات الطبيعية المجحفة التي تهدد الاستقرار "نوع الاستقرار الذي تطلبه نظرية العدالة كإنصاف يؤسس باعتباره تصور سياسي ليبرالي يحاول أن يكون مقبولا عند كل المواطنين كأفراد عقلانيين وعاقلين أحرار ومتساوين وأن يتأكد في الفكر العمومي الحر"[٢]. فالسلطة التي تطالب بها نظرية العدالة ضمن التيار الليبرالي هي سلطة المواطنين ضمن الجسم الجماعي والتي تستمد من رعاية حريتهم وصون حرمتهم إذن فمسألة الاستقرار ستبدو عملية إجرائية خالصة تبتعد عن كل بحث والتزام بالحقيقة في حد ذاتها في أي مذهب كان. وقد لجأ رولز لشرح هذا الموقف إلى نقد العقد الاجتماعي والحلول التي قدمتها لفهم الوجود السياسي البشري كما رأينا.

---

(١) John Rawls: justice et democratie, p342.

(٢) Ibid:p343.

ب. التعددية العاقلة والإجماع المثالي:

لم تنل إشكالية الاستقرار حقها من الدراسات الفلسفية الأخلاقية، لذلك فمن الملفت للاهتمام أن رولز قد جعلها مصدرا يستند عليه لتعديل نظريته وتدعيم الفلسفة السياسية بعناصر جديدة تخضع لتأثير الفكر البنائي للنظرية السياسية الأمريكية، تظهرمن خلالها المشاكل السياسية منظمة ومتكاملة نتيجة لصحة الإجراء الذي يحكمها، فانطلاقا من تعريفه للتعددية العاقلة كمفهوم متميز عن التعددية العادية القديمة يحاول في النهاية أن يجدد العقد الذي يضمن التعاون الاجتماعي المنصف.

فنظرية العدالة كإنصاف التي تسعى إلى بلورة قاعدة عمومية للتسويغ الشرعي وإنعاش التعددية العاقلة ستكون موضوع وفاق مشترك تتقاطع فيه كل المذاهب المتفتحة على الرأي الآخر، وهذه الشروط بدورها تنعكس على مضمون الموقف السياسي القادر على حصول إجماع الحساسيات الفكرية المختلفة، فإذا كان من المستحيل عمليا وجود مذهب واحد شامل (ديني، ميتافيزيقي، أخلاقي) يجمع عليه كل المواطنين وينخرطون فيه سياسيا باعتباره يشكل منطلقا معياريا مهما يتمكنون من خلاله إيجاد مبادئ تجمعهم وتتكر المذاهب الواضحة والعاقلة الأخرى، فإن التصور الجديد للمجتمع السياسي الديمقراطي سيحدده حسب رولز "العقل السياسي وقيمه" فالأمر يتعلق ببناء السياسة بشكل مختلف عن بناء أي مذهب آخر فمجالها يتركز على ما هو عملي وليس نظري وينحصر أساسا في المؤسسات القاعدية فحسب عكس المذهب الأخلاقي الحدسي مثلا الذي يهدف إلى معرفة الحقيقة التي يعيش الفرد أو

الجماعة من أجلها فينظم الوسائل المختلفة بحسب الغايات التي يؤمنون بها.

إن البنائية السياسية ترى أن ترتيب القيم سيكون مشروطا بمبادئ التفكير العمومي في علاقته مع التصورات الخاصة بالمجتمع، فهو إذن ترتيب لقيم سياسية وليست أخلاقية تعتمد إجراءا بنائيا خاصا ينتخب القيم التي توجه البناء الأساسي للمجتمع لذلك فإن تصور الحقيقة بالنسبة لكل من الموقف الأخلاقي والموقف السياسي يبدو مختلفا تماما فالمذهب الأخلاقي يسند صحة أحكامه إلى إجراء يعكس العرض الذي يعتقد بأنه الأصح للترتيب المستقل للقيم فيما تسندها البنائية السياسية إلى طريقة التنظيم الإجرائي لمبادئ التفكير العملي وربطها مع مفاهيم المجتمع والفرد. لذلك فبالمنظور الإجرائي لن يبق للمذهب الحدسي الشيء الكثير ليقوله عن الفرد ككائن أخلاقي طالما أنه سيرجع معرفة هذا الأخير إلى أصل حدسي وبالتالي يجرده من إمكانية البحث في طبيعته أو في بنائها وعلى العكس من ذلك فإن البنائية السياسية تولي اهتماما أكبر لتشجيع حركة العقل نحو تصور معقد وغني للفرد والمجتمع وتعطيه شكلا لبناء تصوراته، ورغم أن كانط يقول أن القيم (المال، الفضيلة، الشرف...الخ) لن تتألف وحدها بدون إرادة توجهها، وأن هذه الإرادة في ذاتها كمبدأ لا مشروط هي التي تحدد المضمون الخير للقيم. فان نظرية العدالة كإنصاف والمدعمة لهذا الموقف الكانطي قد انفردت باقتباس مفهوم الأفكار التنظيمية.لكنها جعلتها أفكارا تنظيمية سياسية في أساسها وليست متعالية أوميتافيزيقية ليست لها علاقة بتنظيم المجال

السياسي، وعليه فقد تميزت نظرية العدالة كـإنصاف بدورهـا البنـائي للسياسة التي انفصلت عن المـذاهب العاقلـة الأخـرى مـع أنـها لا تعارضها.لذلك فبناؤنا لمجتمع جيد التنظيم سيكون في خدمة هذه الغايـة، فالبنائية السياسية الحاصلة على الاتزان العقلي(الناتج عن تطابق أحكامنـا العميقة بمبادئ العدالة) تظهر فعـاليتها مـن وجهة نظر العدالة كأنصاف فـي كونها الأجراء الذي يتمثل المواطنين في الوضعية الأصلية كشركاء عاقلين ينتخبون المبادئ العمومية للعدالة التي سـتقود البنـاء الأساسـي للمجتمع وتنظيمه وهذا الإجراء يبين كيف أن مبادئ العدالـة تنـتج مـن مبادئ تفكير عملي عاقل يعيش وفق مذهبه الخاص دون أن يـرفض أو يقصي حق المذاهب الأخرى في العيش. فأهمية هذا التصـور السياسـي تتجلى في دعم التعددية العاقلة المختلفة عن التعدديـة العاديـة ولحاجـة المجتمع الديمقراطي ضمان إمكانية قيام إجماع يـدعم القـيم السياسـية الأساسية التي تجسده بين أعضاء المجتمع.

فمبادئ العدالة يتفق عليها مواطنون يتواضعون في وضعية منصفة تساعد على تعريف المعاني المنصفة للتعاون الاجتماعي وتحدث وفاقا بين الأفراد على ضوء ما يعتبره كل منهم علـى أنه خيرا متبادلا عكس واقع التعددية العادية التي يجـد المواطنين أنفسهم عاجزين فيهـا عـن بنـاء ترتيب جامـع لقيمهم الأخلاقية.

إن مصدر هذا الوضع يوجد في مبادئ وتصورات التفكير الجديـد الذي يتقاسمه المواطنون فإن أمكن تحقيق هذا البنـاء فـإن المـواطنين يصبحون قادرين على قبـول المبادئ والتصورات الصالحة لأن تكـون

موضوع إجماع مثالي يقبل فيه الناس مذاهب الآخرين جنبا إلى جنب مع مذهبهم العاقل الخاص.فالمواطنون المطابقون للتصور السياسي للأفراد والذي رسمت معانيه الجديدة الليبرالية الحديثة هم أحرار ومتساوون باستعمالهم أسسا مشتركة في تفكيرهم العملي تعّبر عن مبادئ العقل العملي العديدة التي يردها رولز إلى سمتين أساسيتين هما: العقلاني والعاقل وهنا يظهر عنصر التجديد الأساسي في الرؤية الراولسية لنظرية العدل الجديدة من خلال الأفراد، لتتوجه معها وسيلة في إيجاد أساس عمومي للتسويغ الشرعي للمؤسسات الليبرالية وهي أساس يقوم على مراعاة الجوانب السيكولوجية (التراضي بين الناس) والجوانب الاجتماعية الموضوعية (الحساب العقلاني لاستعمال الوسائل).

بهذا تتضح دعائم التصور السياسي الذي كان موضوعا للبناء الاجتماعي والذي هو في حقيقته بناء للشروط العديدة التي أملتها ظروف الديمقراطية الأمريكية المتعددة والأعراف والثقافات.

إن فكرتي العقلاني والعاقل هما مبادئ العقل العملي في منظور رولز في مقابل مبادئ العقل النظري أي مبادئ المنطق وهي: الاستنتاج والحكم...الخ وهذا التمييز يرجع في الواقع إلى كانط الذي ميّز العقل النظري المنشغل بالمعرفة النظرية التي تخص العالم التجريبي وفق مقولات عقلانية ضرورية كالنسبي والكمي والكيفي..الخ والعقل العملي المنشغل بمعرفة الارادة والواجب التي تخص عالم الفعل وفق مقولة الواجب والإرادة الخيرة العاقلة، أما رولز فقد عرف العقلانية " امتلاك

القدرة على الحكم والتداول الضروريين للبحث عن الغايات والمصالح الخاصة فهي تنطبق على الطريقة المتبعة في ميدان استعمال الوسائل"[١].

فهو يؤكد أن الإنسان يختار من بين جميع الفرص تلك الفرصة التي توافق بشكل أفضل غرضه وتقود إلى تلبية حاجاته الأساسية والخطة العقلانية هي تلك الخطة التي تعتبر نتيجة لتفكير الفرد السليم والرشيد الذي سيدعمه نحو تحقيق رغباته الأساسية."فلما كان الخير عند رولز هو ممارسة الإنسان الناجحة لخطة الحياة العقلانية فإن الصفات التي يميز بها الإنسان خطته بأنها الخطة التي تحقق غايته وحاجاته هي تلك الخطة التي تتلاءم مع مبادئ الاختيار العقلاني"[٢]. وبالفعل نستطيع أن نحكم على طبيعة الاختيار من خلال الغاية التي يتوخاها وعلى مضمونه الحقيقي، لكن ذلك يحتاج إلى تقييم، فهذه الغاية أو تلك يمكن أن تخدم نجاح الفرد لكن هذا لا يعني أنها ستتمتع بطبيعة أخلاقية عادلة دائما، فمن الممكن أن تكون هذه الغاية سيئة ومضرة للناس الآخرين ومراعاة الشكل المنطقي للحياة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق الغايات فإن ذلك يوجب أن يكون الأفراد عاقلين عندما يراعون قدرات ورغبات البشرية الأساسية وتوفير إمكانية تطوير الإنسان ففي التفاعلات الاجتماعية فإن من واجبهم كأفراد عاقلين أن يراعوا النتائج التي تترتب عن أفعالهم فيما يخص ترقية خير الآخرين وتجسيد سياقا مساويا مفتوحا للجميع وعندما يكون لهم استعداد لأن يقترحوا مبادئ

---

(١)John Rawls:LP, p78

(٢)سفار ترمان: الأخلاق البرجوازية في العصر الحاضر، مرجع سابق، ص١٦٤

ومعايير تجسد معاني منصفة للتعاون الاجتماعي ويخضعون لها بملء إرادتهم ويكونون مطمئنين وأن الآخرين يفعلون نفس الشيء وتتحقق الصفة التالية للفعل الإنساني الموسومة بالعاقلية.

"فالعاقل يقوم على فكرة تصور المجتمع كنظام منصف للتعاون لذا كان من العاقلية للجميع قبول مفاهيمه المنصفة وهذا يعني أن مفهوم العاقل هو جزء من فكرة التبادل"[1]. فالناس العاقلون يكونون كائنات عاقلة حرة ومتساوية قادرة على التعاون مع الآخرين وفق مفاهيم يمكن قبولها من الجميع وفي نفس السياق لن يكون الناس عاقلون عندما ينطلقون في مشروعات للتعاون الاجتماعي، لا يظهرون فيها استعداد واحتراما للمبادئ أو المعايير التي تحدد المعاني المنصفة للتعاون، فهم ينتهكون القواعد ويستثنون أنفسهم في حين يعمل الآخرون بانسجام معها وبالتالي يكونون مستعدين لخرقها كلما سمحت الظروف لخدمة مصالحهم فالجانب الأساسي إذن للموقف العاقل هو الاستعداد لاقتراح المفاهيم العادلة للتعاون والخضوع لها شرط أن يخضع لها الآخرون أيضا فمفهومي العقلانية والعاقلية متكاملان وكل واحد منهما يشكل عنصرا من الفكرة الأساسية للتعاون الاجتماعي إذ يكملان الصورة الشاملة لنظرية العدالة كإنصاف.

فالفكرة الأساسية لمجتمع جيد التنظيم كنظام منصف للتعاون بين المواطنين (العاقلين والعقلانيين) والمعتبرين أحرار ومتساوين هي تطبيق إجرائي يعرض الشروط التي من العقلانية وضعها على الشركاء في

---

(١) John Rawls: L.P, p77,78.

انتخابهم لهذه القيم والتي يعبر عنها ويفرضها الموقف العاقل "وكما رأينا في التعاون الاجتماعي في إطار البنية الأساسية للمجتمع فإن ممثلي المواطنين كذوات عاقلة وعقلانية يجب أن تنطلق من الموقف العاقل بمعنى أن لا أحد يكون له من الامتيازات والحظوظ ما يجعله يفاوض فيها دون غيره"(١).

وهذا يحققه حجاب الجهل، ففي هذا الإجراء نعثر على كل المعايير الملائمة للعقلاني والعاقل والمطبقة على مبادئ العدالة لتنتج المبادئ الأحسن للعدل لتنظيم العلاقات السياسية بين المواطنين، بهذا المعنى فإن الفاعلية الصحيحة للشرعية تصدر عن الوضعية الأصلية طالما أن تصورات المواطنين والمجتمع الجيد التنظيم تكون مدمجة في الإجراء البنائي فالمواطنون لهم ملكتين أخلاقيتين.

الأولى هي القدرة على إيجاد معنى للعدالة تجعلهم قادرين على الفهم والتطبيق والانقياد لمبادئ العدالة في أفعالهم الممثلة داخل الإجراء بالشرط العقلاني والثانية هي القدرة على إيجاد معنى لتصور الخير بمعنى التصور للغايات والأهداف الممثلة داخل فرضية عاقلية الشركاء، وأكثر من هذا فإن القدرة على إيجاد معنى للعدالة يظهر في تفكير المواطنين في الحياة السياسية للمجتمع الجيد التنظيم لذلك فلما كان الأفراد عاقلون وعقلانيون فهم مواطنون يمثلون انتخاب مبادئ للعدالة وقيمها آخذين في الاعتبار نتائج المعرفة المتبادلة فيتحقق التفكير العمومي الذي يميل إلى تشجيع الفضائل التعاونية للحياة السياسية ويخدم معاني الإنصاف

---

(١) Ibid:p81.

التي يقبلها كل واحد في تطبيقه للسيكولوجيا الأخلاقية.إن هؤلاء المواطنون لديهم قدرة على قبول مبادئ سياسية عقلية للعدالة ورغبة التحرك حسب هذه المبادئ علاوة عن قدرتهم على تصور الخير وعندما تطبق هذه المبادئ بنجاح وتتأكد قناعة المواطنين بعدالة المؤسسات وإجراءاتها سيكونون مستعدين لتحمل أدوارهم في هذا التنظيم باطمئنانهم بأن الآخرين يفعلون نفس الشيء، وعندما يتحمل كل الأشخاص أدوارهم تتعزز ثقة الناس في المؤسسات، فإذا طبق كل هذا حسب الشروط المذكورة وخلال مدة طويلة فإن قبول مبادئ البناء الليبرالي يسمح باحتواء الصراعات السياسية عن طريق فصلها عن المضامين الأخرى الغير سياسية فيتحقق الإجماع المثالي التعددي الذي تجد فيه كل المكونات الثقافية والحضارية والدينية مجال النمو والازدهار دون صراع وصدام.

ثالثًا: أثر االمذهب الليبرالي السياسي عند رولز في إحياء النظرية السياسية.

إن مشروع رولز كما حاولنا فرضه كان محاولة للدفاع عن قدرة الدولة الليبرالية على الحفاظ على حقوق الإنسان وتدعيم موقف الفرد وعضويته داخل المجتمع المدني، وهو مشروع لا يمكن فصله عن التقليد الفلسفي الغربي عموما والأمريكي على الخصوص والمدعم لمعاني الفردانية. فهو محاولة جادة لمزاوجة فكرة الدولة الديمقراطية مع الفلسفة البراجماتية الأمريكية منذ جيفرسون وحتى ديوي وفق قناعة تهدف إلى إبراز التجربة الأمريكية كفلسفة ذات اهتمامات متميزة ومتفردة فالفلسفة الأمريكية ذات خصائص ثقافية تميز اهتماماتها وهي: الفردانية

والتجريبية والإيمان بإمكانية ترقية العالم وترقية الديمقراطيـــة فـــرغم أن ويليام جيمس وجون ديوي قد نهلـــوا من أصول المثالية الأنجلو- ألمانية إلا أنهما وقفا ضدها عندما دافعا على عالم بلا مطلقات "هذا الموقف قـــد ميزها فحافظت على تعدديتها وديمقراطيتها وإنسانيتها"[1]. لـــذلك ســـنجد أثـــر هذا التيار واضحا على رولز فجاءت اهتماماته الفلسفية ذات أصول أخلاقية وجاءت نظريته تقوم على الـــدفاع عـــن الفردانيـــة، لقـــد تـــأثر بالبراجماتية كما تأثر بالوضعية المنطقية التي تنامت خلال فترة ما بعـــد الحرب العالمية الثانية والتي رغم موقفها السلبي من الأخـــلاق التقليديـــة فقـــد أسهمت فـــي تقوية نظرية المعرفة وتحويل النشاط الفلسفي إلـــى نشاط تحليلي وإجرائـــي لمعطيات العلـــم ونتائجه، إنها الخطـــوط الثقافية العامة التي استلهمها رولز وحاول أن ينشأ منها مشروعا فلســـفيا شـــبيها بمشروع "عصر الأنوار" لذلك كـــان توجه رولز في نظريته للعدالة قائم على إضفاء المعاني الأخلاقية والحقوقية العقلانية على مؤسسات الدولـــة الليبرالية الحديثة وتجاوز أساليب العنف والإكراه التي تمارسه الدولة على أفرادها من دون أخذ حقوقهم الفردانية لذلك وصف عمله بأنه تجديدي في ميدان الفلسفة السياسية لاسيما أنه قام كمشروع بديـــل للمطلب الاشتراكي (بالعدالة الاجتماعية) والمطلـــب الليبرالـــي والنيوليبرالـــــي، فهذيـــــن المذهبين رغم أنهما يظهـــران متناقضين مـــن حيث المنهج فهما يتفقـــان حول منطلق واحد وهو تاريخانية كل واحد منهمـــا فالتقـــدم الاجتمـــاعي

---

(١) Marvin Farber: Activité philosophique contemporaine en France et aux etats-unis, (la philosophie americaine) tome1, puf, paris, 1950, p50.

بالنسبة إليهما لن يكون خارج مجال التاريخ ولن ينتظم بنظريات مثالية تسقط مبادئها المتعالية،فإذا كان رولز قد نمى نظريته انطلاقا من نظرته للانا فيقول "أنه لا ينبغي أن نعطي شكلا لحياتنا بالرجوع إلى الخير الداخلي في شعورنا إذ ليس غاياتنا هي التي تظهر في المقام الأول طبيعتنا بل تظهرها المبادئ التي تقبلها كأساس لها إن هذه المبادئ هي التي تحكم الشروط التي ينبغي أن تتشكل دفقها وتتبعها تلك الغايات الآن، الأنا هو الأول بالنسبة للغايات التي يدافع عنها فحتى الغاية المسيطرة ينبغي أن نختارها من بين إمكانيات أخرى"[1]. فالفرد إذن قادر على بناء نظام شامل وعادل لحياته داخل المجتمع ولا يمكن أن يستسلم لحاجاته و لأهوائه الطبيعية التي يحكمها السوق.

أما هايك فيرى أن ما يحرك المجتمعات وينظمها ليست نظريات من صنع إنساني لأهداف تحدد الخير العام والغايات الذاتية فهو لا يتصور إمكانية بناء عالم كلي يضع الناس قوانينه وإلا وقعوا في السذاجة والعبثية. فأي عقل إنساني أكان عقل رولز أو غيره يستطيع أن ينظر للعالم الإنساني ويفرض عليه مبادئ من اختياره الخاص (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) وأن يجد حلولا لكل مشاكل الإنسانية اعتمادا على معايير من صنعه ثم من يستطيع فعلا أن يعوض حاجة البشرية إلى كوسموس موحد خارج العالم الحسي وفي هذا نجد وصفا ساخرا من طرف أحد الاشتراكيين يوجه لرولز قائلا "بأن حياة رولز تشبه فلما كاريكاتوريا

---

(1) John Rawls: TJ, op.ct, p601.

للعدالة في فيلم سوفياتي"[1]. فرولز انحدر من عائلة غنية لم تعرف معنى الحرمان ثم انخرط في الجيش الأمريكي (في الباسيفيك) أثناء الحرب العالمية الثانية لذلك فهو يبقى وفيا للنظام الليبرالي ولن يجد لفردانيته معنى إلا من خلاله. **فكيف يمكن أن يعارض هذا النظام؟**

إن مبعث النقد لنظرية رولز عند كل من الاشتراكيين أو الليبراليين الجدد، هو المكانة التي أعطاها للفرد أو بمعنى آخر إلقاء عبئ بناء النظام السياسي على الفرد، فنظريته هي نظرية لا تاريخية موضوعها يكون ميتافيزيقيا محضا، فهو يتكلم عن حيلة استقاها من فلسفة العقد الاجتماعي وهي حيلة الحالة الطبيعية التي أسماها "الوضعية الأصلية" المتصورة خلف "ستار الجهل" حيث يقيم فيها مجتمعه الجيد التنظيم على أساس يجهل فيه الشركاء وضعيا تهم الحقيقية التي يؤولون إليها فرغم أن هذه الوضعية الأصلية هي ترتيب منطقي وفلسفي ننظر إليه كنموذج لمجموعة حقيقية إلا أنه يوقع في أخطاء منطقية "فشكل العقد الذي وصفه مطابق تماما لوصف سكان كوكب كائناته غير فيزيائية ويحضرون لعقد فيما بينهم، يضم مبادئ رولز للعدالة: ينطلقون منه من جديد في الأرض ليصبحوا أفراد حقيقيين يعيشون في مجتمع معين ويكون عنصر الجدة في هذا الوصف الخيالي هو أن هؤلاء الشركاء لا يعرفون ما سيكونون عليه عندما يرجعون إلى الأرض، فبإمكانهم أن يصبحوا ملوكا، كما يمكن أن يصبحوا عبيدا"[2]. لنتساءل

---

(١) Http://web.inter.ni.net/users/paul.treanor/rawls.nt.nl.

(٢) المرجع السابق.

لماذا سيضطر هؤلاء الشركاء للعودة إلى حياتهم التنافسية من جديد كما يطلب رولز؟. فهذا ليس من العقلانية. ويكون الشيء الوحيد العقلاني هو رفض هذا الانتقال، فالنموذج المعروض لا يحتوي فعلا القوة القادرة على رميهم خارج هذه الجنة.

أضف إلى هذا البناء الخيالي أن رولز يستخلص مبدأيه للعدالة من فكره الخاص، فلن يستطيع أن يبرر لماذا يختار هؤلاء الشركاء في الوضعية الأصلية، هذه المبادئ ولا يشرح لماذا يمكن لنظرية تعاقدية اجتماعية أن تأخذ شكلا معينا، فالتبادل يمكن أن يتضمن قائمة حلول عديدة ممكنة، وليس من العقلاني أن يفرض على قارئ نظرية العدالة أن يأخذ هذا الشكل بالتحديد انطلاقا من تجمع خيالي يجري من وراء حجاب الجهل، فالشركاء يمكنهم اختيار حلول أخرى يقبلها الجميع "الخطأ المنطقي في النظرية التعاقدية هو إمكانية وجود إرادات عقود اجتماعية ممكنة تبرر مجتمعات أخرى ممكنة لذلك فاختيار عقد اجتماعي هو من الناحية الأخلاقية عشوائي ولا يبرره شيء"[(١)]. وعليه فانطلاقا من هذه النقطة المبدئية في النظرية لا يمكن لرولز أن يبرر اختياره لمبادئ العدالة بطريقة منطقية.

إن هذه النظرية المثالية تظهر جاهلة بحقيقة الفرد الذي سعت إلى إعطائه حقوقه وتعزيز فر دانيته فألحقته بفلسفة مجردة بالمعنى الهيجلي فاسحة المجال أمام هوة سحيقة بين الفرد وحكومته الإجرائية ليتألف المشهد السياسي من مستويات مختلفة مؤلفة من الحكومة أو الجمعيات

---

(١) المرجع السابق.

الحرة التي تكونها فردا نيات ذرية تجد صعوبة في التطابق مع مجتمعاتها السياسية، فالأمر يتعلق باستبداد لن يؤسس على الترهيب والاضطهاد هذه المرة، ولكنه يتعلق بإجراء يخصص دور الأفراد أكثر فأكثر ليبقى الفرد وحيدا في مواجهة آلة بيروقراطية ضخمة ويقع في شكل جديد من الاستبداد إضافة إلى كل هذا يضيف بعض الليبراليين الاشتراكيين الجدد لاسيما تايلر وساندل حاجة النظرية إلى استيفائها لشروط أصبح يفرضها واقع الحداثة خاصة إشكالية الحوار. كما نرى هذا جليا مع فلاسفة المدرسة النقدية ونخص بالذكر هابرماس الذي حاول من خلال نظريته في "الفعل التواصلي" تحليل النظرية الرأسمالية المتقدمة وفهم تكوينها الاجتماعي دون أن يدحضها كما فعل الماركسيون ودون الاحتياج إلى وضع خيالي أيا كان شكله (كما فعل رولز) ولكن انطلاقا من تحليل اللغة فهو يرى بأن اللغة مرت بمرحلتين:

الأولى: كنا نفهمها بناءا على مبدأ توحيدي هو الكوسموس عند اليونان والله في الأديان وبمجيء فلسفة الأنوار أصبح العقل هو أساس الوحدة والتفاهم و أصبح الأفراد بفضله يمارسون حرية التفكير والمعتقد وأصبح هناك صراع بين الذوات وقد تجسد هذا في الدولة الرأسمالية أو الليبرالية.

الثانية: وهي مرحلة الرأسمالية المتقدمة والتي لا تقوم لا على المبدأ التوحيدي "الكوسموس" أو "الله" ولا على المبدأ الفرداني بل على التواصل بين الأفراد. فعوض أن ينطلق المشاركون من أخلاق شكلية اعتمادا على وضعية أصلية خيالية بعيدة عن الواقع عوضا على هذا يقترح هبرماس

طريقة التواصل بين المشاركين اعتمادا على تحليل اللغة و الحوار البيني "Intersubjectif" بين الأفراد فهو مبدأ لا يعتمد على فرضية "الفرد المعزول" بل ينطلق من مساهمة كل الأفراد عبر بحث متعاون عن الحقيقة وهذا ما يكسبه القوة اللازمة التي تذلل كل الاعتراضات والصعوبات فبدلا من مثالي رولز يرفض هابرماس شرط " الوضعية الأصلية " ويقترح الانطلاق من الشروط الاجتماعية للحوار، "إن منظومة الحوار الفعلي تبدو في وضع أفضل من فكرة الوضع الأصلي، إذ في إطارها يسهم المشاركون عبر برهنة يخوضها الجميع بحرية ومساواة ضمن بحث متعاون عن الحقيقة يكون معيار الصدق الوحيد فيها هو الحجة الأحسن من دون إكراه الحوار العملي كشكل إلزامي في البناء البرهاني للإرادة يجب أن يضمنه صدق المبادئ الكونية لا غير"[1].

فالحوار ومبادئ الصدق الكونية في البرهنة هي البديل الذي يقدمه هابرماس والذي لا يحتاج إلى الأوضاع الاصطناعية بقدر ما ينبع من تحليل الحياة الاجتماعية التواصلية الحقيقية للمجتمع الديمقراطي فوسيلته التنظيمية هي الحوار بين الذوات L'intersubjectif فهو أداة حل للصراعات والأزمات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فإذا كانت إحدى الأطراف المعارضة لرولز تتمثل في مواقع الاشتراكية المتجددة والتي عرفناها مع هبرماس فان الجانب المقابل والذي تتمثله الليبرالية الحديثة فنستقيه مع روبرت نوزيك (Nozich) ذلك أنه ورغم أن

---

(١). Jürgen Habermasse: de l'éthique de la Discussion, Traduction de l'allemand par Mard Hun Yadio, champs Flammarion édition 1992, P19.

نظرية رولز تتبنى عدالة إجرائية موضوعها البنية الأساسية للمجتمع نصل من خلالها إلى حالة عادلة ويتحول معها المجتمع من حالة مبدئية معينة الى حالة أخرى جديدة تتحقق فيها العدالة فإنها مصنفة ضمن النظريات التعاقدية التي عاب عليها النقاد لا تاريخيتها، فالمجتمع يمكنه في أي لحظة أن يبدأ من جديد لتنظيم جيد في مجتمعه يهدف به إلى تحقيق الصالح العام بالنقاش حول العدالة التوزيعية وكذلك فكر نوزيك الذي ركز على العدالة الإجرائية ولكنه وبدلا من تفاوض مجموع شركائه حول الصالح الاجتماعي العام ركز هذا الأخير على الفرد وقد استخدم نوزيك في ذلك الخيال تماما مثل رولز وذلك من خلال تجربتين ذهنيتين.

الأولى: لفحص تجمعات المجتمع التلقائي أو العفوي وهذا بهدف حماية الأفراد من أضرار قد يتسبب فيها الآخرون.

الثانية: بافتراض أن أعضاء المجتمع أحرار في تشكيل تحالف يستطيعون تركه متى يشاءون إذا كان ذلك يفيدهم فيكون الحاصل معنا دولة دنيوية لا يكون فيها للحكومة أي اهتمامات بمسائل العدالة.

"إن نظرية نوزيك هي محاولة صريحة لصياغة مخطط يد خفية للعدالة يعمل أساسا على الصعيد الفردي ويتفادى تورط وانخراط المجتمع"[1]. فشكل التوزيع في المجتمع يكون تلقائي وبمنتهى العفوية وعدالة توزيع الثروات أو الدخل العام يعتمد فقط على التطور التدريجي الذي يؤدي إلى هذا التوزيع "الانحراف عن هذه الفكرة باسم إحراز أو

---

(١) ادوارد زجاك: مرجع سابق، ص١١٣.

تحقيق حالة نهائية مرغوب فيها سيتطلب تدخلا غير عادل من جانب الدولة"[1].

فالنظرية عند نوزيك تاريخية لا يمكن تجاوز المراحل العفوية فيها والتي تتكون من خلالها العدالة وفكرة التوزيع لذلك فوظيفة الدولة لن تخوض في مشكلة التوزيع بل تقتصر وظائفها على حماية الأفراد ضد القوة والسرقة والاحتيال وأي وظيفة أخرى تعتبر انتهاك لحقوق الأشخاص وتعدي على المعاني الفردانية التي قامت عليها الفردانية لذلك جاءت نظريته للعدالة تتمحور حول المبادئ التي تحدد عدالة مقتنيات وممتلكات الأشخاص، ولا تتعدى إلى مستوى تحقيق عدالة اجتماعية ذلك هو معنى تجسيد الجانب السياسي وجعله نقطة مشتركة تجتمع حولها كل الفئات وتراعي فيها الظروف التاريخية. **فأين موقع نظرية رولز من كل هذه الانتقادات؟**

لقد اعتنى رولز في مشروع كتابه لسنة ١٩٩٣ مع "الليبرالية السياسي" باعتباره عمل متمم ومعدل يوضح فيه أن اهتماماته ليست ميتا فيزيقية ولكنها سياسية، تبحث ميدان مجتمع مستقر قابل للتحقيق ضمن الليبرالية الغربية وهو محاولة لتغطية عيوب نظريته لسنة ١٩٧١ والتي عرفت هجوما واسعا تجسد خاصة من خلال مناظراته الشهيرة مع كل من نوزيك المدافع عن الليبرالية الحديثة وجورجن هابرماس من جهة أخرى فحاول أن يحدث تعديلا على نظريته من خلال إنزالها إلى الواقع ودراستها كميدان سياسي يحمل بعدا تطبيقيا فالمضمون الأخلاقي للنظرية

---

(١) المرجع نفسه: صـ١١١، ١١٢.

تحول هذه المرة إلى مضمون سياسي وهذا يعكس الانشغال الذي عبر عنه أحد مناصري رولز وهو ريشارد رورتي (Richard rorty) "أولوية الديمقراطية يقول على الفلسفة"[1]. ويضيف أن نظرية رولز المعدلة ستكون المذهب الأكثر عقلانية لأنها تعبر عن القيمة الفردانية من خلال ارتباط تصور العدالة بأحكامنا الأكثر عمقا لمذاهبنا فهي نابعة من أعماقنا ومن آمالنا وهي تاريخية لأن وعينا عبر عن معنى التاريخ كما يعبر عن تقاليد حياتنا العمومية.

وقد عرف هذا التيار ذو البعد البراجماتي بعض المجددين مثل ريشار رورتي كما عرف معارضين جدد مثل توماس ناجل(thomas nagel) الذي يرى أن نظرية العدالة لرولز حملت نموذج نظرية تخلت عن اللجوء إلى الكوسموس أو الله لكنها بقيت تتصرف مثل النظرة الأثينية (اليونانية) المتعلقة بالحياة العامة، فهي لم توفر نظرية كلية للعدالة ليبقى السؤال المطروح هو معرفة إذا كان من الممكن فعلا تصور نظرية سياسية مستقلة عن كل المذاهب الفلسفية، فالأمر يتعلق بمدى موضوعية هذه النظرية نفسها. ومهما كان فان نظرية رولز قد دخلت ضمن النقاش العام بين التيارات الفلسفية في الغرب الليبرالي فسواء كان المنطلق هيجليا تاريخيا أو كان براجماتيا نفعيا فإن التقييم المنصف لهذا العمل يجب أن يتجه نحو المحاولة نفسها فلقد أثارت نظرية العدالة نقاشا فلسفيا حيويا حاولت التيارات المادية طمسه بإفراغ الإنسانية من روحها وحاجتها إلى تجسيد معايير أخلاقية وقيم سياسية في مجتمعاتها. إذ حاولت تلك التيارات

---

(١). http://www.lyber-eclat.net/lyber/conietti/8rawls.ntml.

توجيه التفكير إلى معالجة القضايا ابستومولوجيا بإضفاء الروح المجردة على كل ما هو أخلاقي. فعرفت الفلسفة لهذا السبب جمودا واضحا في ميدان السياسة، وتعطل النقاش الذي كان يعالج مشاكلها مثل حقيقة السياسة، مسألة السلطة وأساليب الحكم والتنظيم، العنف والإكراه، حقيقة المواطنة، حقيقة العلاقة بين المواطن والدولة، الوحدة السياسية...الخ، لذلك فإن نظرية العدالة والليبرالية السياسية قد أعطت انطلاقة جديدة للتفكير الأخلاقي والسياسي في الغرب وأصبح صاحبها واحدا من الأقلام البارزة التي كثرت حولها الانتقادات والشروحات، بل كانت نظريته صرحا نظريا هاما للحوارات التي أخرست الإبستمية أصواتها. فعرف العالم خلال هذه العشرية الأخيرة ديناميكية واضحة في الفلسفة التي جمدها واقع كان يتميز بالانسداد والتحجر، فكانت محاولة شبيهة بمحاولات العظماء لم يتطرف فيها مع المتطرفين، فمن جهة لم يقف موقف الاشتراكيين الذين ألغوا دور السياسة وتبنوا مراسيم بيروقراطية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن جهة أخرى لم يقف موقف الليبراليين الذين الغوا بدورهم السياسة لكن بجعلها ظلا تابعا لحركة السوق، بل وقف موقفا كانطيا يعانق فيه جميع المواقف فلا يقوي إحدى الأطراف على الأخرى حتى لا يختل التوازن. ويتعلق الأمر هنا بتجديد المضامين القيمة القديمة التي استطعت بها أوربا أن تنظّر للدولة الحديثة وتولّد الثورة التي تمخض عنها مشروع الأنوار وفلسفة العقد الاجتماعي، ولكنه دعّمها بالمكتسبات الجديدة التى فرضها واقع الليبرالية المتطورة وذلك عن طريق إدخال ضرورات العدالة الاجتماعية وتجذ يرها من دون

أن نمحي حريات وحقوق الأفراد وبهذه الوسيلة يحافظ الجميع على الفهم ذاته لواقع الحياة في المجتمع، فيعـرفون ذلك كرجل واحد "تحت ستار الجهل" ويتحقق الإجماع الذي يضمن الوحدة والاستقرار في المجتمع، لذلك فقد أقصى الشكل ألإكراهي للدولة بالرجوع إلى سلطة أخرى وهي سلطة الحدوس أو الآراء والأحكام الموزونة جيدا، ورمى بالابستمولوجيا خارج حقل السياسة فرولز إذن يدعم الموقف المثالي الذي فتح المجال أمام حوار جديد في الفلسفة السياسية التي انتعشت من خلال هذه المحاولة.